المحور الأول: احترام المبادئ القانونية إن أول ما يطرح في هذا الشأن هو هل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك في نقد القوانين؟ هل القانون الذي يوضع وفقاً للقواعد الأصولية الفنية لا يمكن انتقاده؟ لا يجب على السلطة السياسية التي تفرض احترامه أن تبرر فائدته. لقد كتب جوريو: "في كل دولة، يجب أن تكون هناك سلطة لا تحتاج إلى أن تكون على حق لتبرير أفعالها". فإذا كان يرضي المشرع أن يصوغ بيانًا تفسيريًا لبيان فائدة القانون ونطاقه، فإن هذا البيان لا قيمة له في حد ذاته. فالعبرة بالنص وحده، فهل يجب أن يتوقفوا عند هذا الحد؟ يبدو أن الوضعية القانونية لا تسمح لنا بالذهاب إلى أبعد من ذلك. لا شك أنها تجيز الحكم على قيمة القاعدة المنصوص عليها، ولكن هذا الحكم فردي وبالتالي فهو متحيز دائمًا. فالذين هُزموا في النضال من أجل وضع القانون ينددون بشرور القانون، هذا التنوع في الرأي لا يثبت شيئًا. سنرى في نهاية هذه الدراسة ما إذا كان من الممكن الإشارة إلى ظلم قانون ما. فالجدل حول المقاومة المشروعة للقوانين الجائرة قديم جدًا. وهو ينبع من التعارض بين الأخلاق والقانون. أنا أدرس فقط وضع القانون من قبل السلطة التشريعية. في مناقشة بعض مشاريع القوانين، يسمع المرء متحدثين معادين لمشروع القانون يعلنون أن القانون يتعارض مع المبادئ القانونية، فإنه سيولد بخطيئة أصلية لا يمكن لأي معمودية أن تطهره منها. إن انتهاك المبادئ سيكون عائقًا أمام الإرادة الكلية للمشرع. فالحاجز الذي تشكّله المبادئ القانونية من شأنه أن يحدّ من السلطة بمعنى أن المشرّع، ولكن من الذي بنى هذا الحاجز ويضمن صلابته؟ من الذي يحمل الكتاب السري الذي كُتبت فيه هذه المبادئ؟ لا يكفي أن نتذرع بها، بل علينا أن نثبت وجودها ونجد أساسها ونحدد قوتها. يتحدث الفقهاء عموماً عن المبادئ القانونية كمفهوم معروف. ولذلك فهم يستغنون عن تحليلها. وقد أظهر جان بولانجيه في دراسة حديثة أن هذا التعبير، الذي يشيع استخدامه دون اهتمام كبير بالدقة، وقد شرع في تحديدها بشكل مفيد للغاية. ومن هذا التحليل الرائع سأقتصر على ما يتعلّق بإنشاء القانون. فالمبادئ القانونية تلجأ إليها المحاكم عندما لا تجد قانونًا واجب التطبيق، فتحتاج إلى تبرير حل ما حتى لا يبدو تعسفيًّا. لا يكون استخدام المبادئ إلا تكميلياً. فإنه يثبت في حد ذاته أن المبادئ موجودة. يجب على السلطة التشريعية أن تحترمها، وبالتالي لا يحق لها أن تسن قانوناً ينتهكها. فعلى الأقل الإشارة إلى كيفية اكتشافها. فمن السهولة بمكان إصدار حكم فردي على قانون ما بتزيينه بالتأكيد على أنه مطابق للمبادئ أو بلومه على انتهاكها. إن الرجال الذين يلقون بأنفسهم في الصراع من أجل الحق على رأس المجادلات يجدون في تأكيد المبادئ ثياباً رائعة للآراء القابلة للنقاش. هذه البلاغة السياسية لا تبالي بالقانون. فالحكم على صحة قانون ما يفترض مسبقاً مقارنة ذلك القانون بقانون مثالي. وطالما كان هناك إيمان عام بوجود القانون الطبيعي، كان اللجوء إلى المبادئ القانونية منطقيًا. كان التأكيد على أن القانون الوضعي لا يمكن أن ينتهك قواعد القانون الطبيعي. قدمت الأطروحات حول مبادئ القانون الطبيعي كنموذج لكل التشريعات المدنية. ولكن حتى أولئك الذين لا يزالون مخلصين لمفهوم القانون الطبيعي في عصرنا هذا لا يتمتعون باليقين الذي كان يتمتع به أطباء الماضي في عرض العقيدة. إنهم يحصرون أنفسهم بسهولة في مفاهيم أولية لدرجة أنها لا يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة.

Summarized by © lakhasly.com